



الجمهوريَّة اليمانيَّة

# خطة عمل لتنفيذ برنامج شطب الموظفين الوهميين وحالات الازدواج الوظيفي في نظام الخدمة المدنية بما في ذلك الأجهزة العسكرية والأمنية

## الخلفية

قدم قانون رقم (43) لسنة 2005 الخاص بأنظمة التوظيف والأجور والمرتبات متطلبات إنشاء نظام البصمة البيو متري للخدمة المدنية وكذا إنشاء قاعدة بيانات مركبة معززة في مركز وزارة الخدمة المدنية. سُجل في النظام حتى اليوم ما يقارب 485,818 موظفاً حكومياً من إجمالي العدد المقدر بـ 1,200,000. على الرغم من ذلك أدت محدودية معدات وأنظمة قاعدة البيانات البيو متري وكذا تلف البنية التحتية التقنية والتأخير الناتج عن أحداث عام 2011م إلى إعاقة إنهاء عملية التسجيل. في إطار تطبيق إطار العمل الخاص بآلية مجلس التعاون الخليجي، والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية - 2012-2014م، وإطار المساءلة المشتركة، الركن الثالث- الحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان- ستتولى الحكومة اليمنية على عاتقها مسؤولية إدارة الأشراف على تنفيذ "برنامج شطب الموظفين الوهميين وحالات الازدواج الوظيفي في كل من الخدمة المدنية والوحدات العسكرية والأمنية. قصدت الحكومة اليمنية الخبرات التقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج تنمية القدرات الطارئة للقيام بتقييم لإمكانيات وزارة الخدمة المدنية الحالية لإقامة التسجيل البيو متري لجميع موظفي الحكومة وإنشاء خطة عمل لشطب الموظفين الوهميين وحالات الازدواج الوظيفي. حيث أن الخطة بعد الموافقة عليها من الحكومة اليمنية في سبتمبر 2013م تقدم خارطة طريق واضحة لتسريع تنفيذ هذا التعديل الهام.

## الغاية

تهدف خطة العمل خلال 100 يوم من بدء التنفيذ في استعادة مهام النظام الحالي إلى ما كان عليه من مهام وإمكانية في عام 2010م. حيث تهدف خطة العمل في منتصف 2014 - 2016 م إلى التحول إلى نظام إدارة شبيكي وإلى تطوير إمكانية النظام ليسمح باستكمال التسجيل البيو متري لجميع موظفي الحكومة بما في ذلك وزاري الدفاع والداخلية. هذا سيسمح بمقارنة البيانات وتحديد الموظفين الوهميين والازدواج الوظيفي.



## المنهجية

استند تطوير خطة العمل على طريقة مشاركة دقيقة جداً تهدف إلى ضمان ملكية محلية كاملة واستجابة إلى الاحتياجات الوطنية القصيرة والمتوسطة الأمد. حيث كان المشاركين قادرين على إبداء آراءهم لوضع خطة عمل فعالة بواسطة فريق عمل برئاسة ممثلين من وزارة الخدمة المدنية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات. دعم المستوى الرفيع من الاستشارة العالمية هذه العملية بواسطة تقييم نظام التسجيل البيو متري الحالي ومقارنته بأفضل الممارسات الدولية. كما سمحت عملية مراجعة القانون رقم (43) لسنة 2005 ذات الصلة بأنظمة التوظيف، الأجر، والممتلكات، بصورة مشتركة مع القرار الجمهوري رقم (10) لسنة 2006م بالتأكد من تطابق ذلك مع فقرات القانون. وتم تحليل ومناقشة جميع المواد المتاحة بشأن نظام البصمة مثل التقارير الأولية للخبراء. ومع اتاحة الوصول إلى البيانات القاعدية هذه، تم وضع جدول أعمال بغرض اللقاءات مع الأطراف المعنية الرئيسية لتحديد مشاكل الاختناق وفصلها ورسم القضايا ذات الاهتمام وطرح الحلول الممكنة لها.

من ثم تمت المصادقة على نتائج وحلول تلك اللقاءات عبر ورشة عمل تم عقدها في الثالث والرابع من سبتمبر 2013، في فندق سبا، حظيت بتغطية إعلامية واسعة لها. وقد طرحت ورشة العمل 50 مشاركاً، يمثلون كل من وزارات الخدمة المدنية، والدفاع والداخلية ووزارة المالية، وهيئة التأمينات الاجتماعية، ووزارة الشئون القانونية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكبار أعضاء لجنة الحوار الوطني، والمعهد الوطني للعلوم الإدارية وآخرين.

## التقييم

جُهزت معدات وبرامج الحاسوب في سنة 2005م الخاصة بالنظام البيو متري لتسمح بتسجيل ما يقارب من 500,000 موظف حكومي. وفي عام 2008م، اتجهت وزارة الدفاع والداخلية إلى وزارة الخدمة المدنية لضم موظفيهم إلى النظام البيو متري وذلك حسب الطلب المدرج في قانون 43 لسنة 2005م. على الرغم من ذلك فإنه كان من الصعب من الناحية التقنية إدراج موظفي وزارة الدفاع والداخلية لأن الطاقة الاستيعابية للنظام كان 500,000 موظف حكومي. على الرغم من هذه المحدودية، فإن وزارة الخدمة المدنية قامت بتسجيل موظفي وزارة الدفاع والداخلية متوقعين ميزانية إضافية ستتوفر لتوسيعة قاعدة البيانات.

انتهى عقد الصيانة الأصلي في 2010 ولم تكن موازنة وزارة الخدمة المدنية كافية لأي توسيعة في النظام البيو متري. بالإضافة إلى ذلك الذي عمره ثمان سنوات غير قادر على استيعاب قوة عمل القطاع العام والتي تقدر بـ 1,200,000 موظف وغير قادر على حماية البيانات من أي تطفل الكتروني. وقد كشف النظام البيو متري حتى الآن عن 5,857 موظف مزدوج، من 85,818 موظفاً في النظام. وإذا ما تم استخدام نفس النسبة 1.2% لاستقراء تقدير بالنسبة لموظفي القطاع العام (1.2 مليون)، بما في ذلك الوحدات العسكرية والأمنية، فإن الرقم المحتمل للمزدوجين سيكون 14,000 موظف. والأكثر أهمية هو أن النظام المتنفيذ يعاني من القصور في تحديد الموظفين الوهميين، حيث أن النظام البيو متري لا يرتبط ببرنامج التوقيت والحضور. علاوة على ذلك، فإن قواعد البيانات تلك غير موحدة مع قواعد بيانات الموظفين وأو كشف الرواتب.

# ملخص خطة العمل

سيتيح تنفيذ خطة عمل المائة يوم لاستعادة النظام الحالي إلى نفس مستوى الأداء الذي كان على قبل عام 2001م. هذا سيتضمن استبدال الأقراص الصلبة التالفة واستعادة قواعد البيانات المركزية والطرفية وتجديد المراكز الطرفية المسئولة والتدريب وتركيب منظومة مراقبة آمنة.

## خطة عمل المائة يوم

تهدف خطة عمل 2014-2016م إلى الاتجاه نحو نظام إدارة شبكي يعتمد على أفضل الممارسات الدولية وكذا تطوير السعة التخزينية لتسمح باستكمال التسجيل البيو متري لجميع موظفي الحكومة بما في ذلك وزاري الدفاع والداخلية وكذا تحديد الموظفين الوهميين وحالات الازدواج الوظيفي. وهذا سيتضمن التالي:

## خطة عمل ٢٠١٤-٢٠١٥م

- أ. استبدال أجهزة الخادم القديمة للسماح بتخزين البصمات والصور وصور المستندات الداعمة لموظفي الحكومة الرسميين.
- ب. دمج جميع قواعد البيانات في قاعدة بيانات واحدة.
- ت. تركيب خدمة الإنترن特 بين مبني الحكومة وتركيب أنظمة الساعات البيو متيرية في نفس المكان.
- ث. إنشاء نظام تسجيل أوقات الحضور مرتبط بالمنظومة.
- ج. إنشاء نظام شبكي مرتبط بالمنظومة والذي يتبع إدارة جميع القوى العاملة من بداية التقديم للوظيفة وحتى التقاعد من الخدمة.

# التأثير

سوف يكون لتنفيذ خطة العمل وقع كبير في فعالية إدارة الموارد البشرية في القطاع العام في اليمن. إذ ستلمس الحكومة التأثير الإيجابي المباشر من خلال حذف حالات الازدواج الوظيفي والموظفين الوهميين من القطاع العام. هذا سيزيد من الشعور بالمساواة والأمانة والعدل في جميع المؤسسات الحكومية بالإضافة فإن الموازنة الوطنية ستتأثر تأثيراً إيجابياً مع احتمال اتاحة الفرصة للتقليل بين مستوى دخل القطاع الخاص والقطاع العام. علاوة على ذلك فإن الاتجاه نحو إنشاء نظام شبكي سيسمح في دعم مبادرات الحكومة الإلكترونية الأخرى الجارية والمخطط لها في المؤسسات الحكومية والذي بدوره سيزيد من شفافية الحكومة وتبادل المعلومات المستمر بين الوزارات والمحافظات والمناطق. سترتفع تكلفة تنفيذ المشروع من خلال حذف حالات الازدواج الوظيفي والموظفين الوهميين.

# الموازنة

تقدر الموازنة بحد أدنى لتنفيذ خطة العمل التي قمتد مائة يوم بـ 840,000 دولار، بينما الموازنة الكلية للبرنامج تساوي تقريرياً 5,521,000 دولار. هذه التقديرات تفترض بأن الخطة يمكن أن تنفذ بواسطة موظفي وزارة الخدمة المدنية ولا تحتوي على أية تكاليف إدارية. يوضح الجدول بالأسفل أهم مكونات الخطة وكذا التكاليف المقدرة.

الموازنة	خطة العمل 2016-2015
400,000.00	1. تطوير الموقع الالكتروني
500,000.00	2. تطوير ودمج حل المسح لتحويل وتخزين الوثائق المؤيد إلى رقمية في قاعدة البيانات المركزية
450,000.00	3. تحسين السيرفرات الإقليمية
<b>3,331,000.00</b>	<b>الإجمالي</b>
<b>5,521,000.00</b>	<b>الإجمالي العام</b>

\* العمله المستخدمة هي الدولار الأمريكي

أكتوبر 2013 - مايو 2016	المدة
وزارة الخدمة المدنية - السيد / نبيل شمسان	المركز
وزارة الخدمة المدنية برنامج تنمية القدرات الطارئة - السيد / روبيرو باقانيي، المستشار التقني الأول، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي roberto.paganini@undp.org	التواصل

الموازنة	خطة العمل 100 يوم
50,000.00	1. استبدال محركات الأقراص الصلبة لنظام صن بنفس الموصفات بالمحركات المعطلة.
150,000.00	2. تحسين وإصلاح نظام المكيفات
60,000.00	3. سداد حساب خطوط الهاتف
100,000.00	4. انشاء وتنفيذ نسخ كاملة متزايدة يومياً واسبوعياً مع خطة تدوير لتخزين الأشرطة بعيداً عن الموقعا
	5. الاستفادة من قواعد البيانات المركزية
	6. الاستفادة من قواعد البيانات الإقليمية
	7. استعادة المركز الإقليمي التشغيلي بالمعدات الأصلية.
200,000.00	8. اصلاح مراكز تقنية المعلومات في صعدة وتعز ولحج
150,000.00	9. تحديد وتجهيز مركز تقنية معلومات جديد في أبين
100,000.00	10. التدريب
120,000.00	11. تركيب أنظمة مراقبة آمنة
<b>840,000.00</b>	<b>الإجمالي</b>

الموازنة	خطة العمل 2014
450,000.00	1. استبدال نظام تخزين صن لحفظ البصمات، الصور، والوثائق المؤيدة للملقطة لجميع موظفي القطاع العام.
150,000.00	2. تحسين خطوط أي إس دي إن لتمكن تحويل البصمات والصور إلى السيرفر центрال
220,000.00	3. دمج جميع قواعد البيانات في قاعدة بيانات واحدة
500,000.00	4. تحسين المراكز الإقليمية
400,000.00	5. تركيب اتصال بالإنترنت (يعتمد على خدمة في إن) بين المبني الحكومي
80,000.00	6. توحيد آلات الساعة البيو مترية
150,000.00	7. شراء وتركيب آلات الساعة البيو مترية
200,000.00	8. دمج نظام الوقت والحضور
-	9. تحديد الموقع المناسب لموقع التعافي من الكوارث
650,000.00	10. شراء وتركيب سيرفرات في موقع التعافي من الكوارث
60,000.00	11. تركيب وأنشاء شبكة اتصالات بين قواعد البيانات المركزية وقاعدة بيانات موقع التعافي من الكوارث.
-	12. انشاء سيناريو قاعدة بيانات مستقل
400,000.00	13. تطوير موقع على الانترنت
236,000.00	14. شراء نظام اشراف آمن
<b>3,331,000.00</b>	<b>الإجمالي</b>